الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٢٤

الأربعاء، ٥ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالي (الكونغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/71/1)

السيد بيساريفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للأمين العام على تقريره الشامل (A/71/1) عن أعمال المنظمة خلال العام الماضي.

لقد طوينا صفحة أخرى هامة في تاريخ الأمم المتحدة، إذ اعتمدنا خطة جديدة للتنمية المستدامة للسنوات الـ ١٥ المقبلة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو أكثر نجاحا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نتفق مع رأي الأمين العام القائل إنه بغية تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠، يجب إعطاء الأولوية لمنع وإنهاء النزاعات الجديدة والجارية. وفي هذا السياق، تؤدي الدبلوماسية الوقائية والوساطة دورا هاما.

وتميزت السنة الماضية بمعلم هام هو التوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي التزمت الدول بموجبه بأهداف جديرة بالثناء ستسهم في بمستقبل أكثر أمنا وازدهارا وصحة لنا جميعا. وفي الواقع، لقد تحقق الكثير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن اضطررنا للاضطلاع بكثير من أنشطتنا بسبب السياسات قصيرة النظر في الماضي والفشل في حل المشاكل في الوقت المناسب مسألة، ومنها، على سبيل المثال، النزوح الجماعي للاجئين والمهاجرين في الآونة الأخيرة. والكثير من الأحداث السلبية التي تجري اليوم كان يمكن تجنبها لو كان العالم أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ بها.

وفي ضوء عدد من القرارات الهامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة، تجب ملاحظة أن المنظمة، للأسف، قد أهملت بشكل متزايد روح الوحدة عندما تفرض على الدول مبادرات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لا يدعمها سوى عدد قليل من البلدان. وقد أدى ذلك إلى انتهاك الأحكام المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والتجاهل الكامل للحقوق السيادية للدول. ونحن نشهد بشكل متزايد التفسيرات الانفرادية للقانون الدولي الحالي ومدونات الأخلاقيات. وللأسف، فإن التعزيز الانفرادي وغير الشفاف للأفكار التصادمية قد أصبح خاصية للأمانة العامة. ويكتسي حياد الأمانة أهمية بالغة إذا أردنا الحفاظ على وحدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإذ نلخص عمل الأمم المتحدة خلال السنة الماضية، يجب علينا معالجة المسائل الداخلية الحيوية المتصلة بالمنظمة. وليس سرا أنه فيما يتعلق بالمقر وتنظيم الأعمال ولوجستيات الأمم المتحدة، فإن الأمانة العامة ليست دائما منسجمة مع الدول الأعضاء. فقد وضعت الأمانة العديد من القواعد الداخلية البيروقراطية التي غالبا ما تخلق عقبات أمام تنفيذ عمل الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وفي كثير من الأحيان، يحدث التفاعل على أساس المعاملات بمقابل: حيث تقدم الأمانة العامة خدمات للدول الأعضاء التي سبق أن دفعت مقابلها من خلال الرواتب المدفوعة إلى موظفي الأمانة العامة. ونعتقد أن التمويل الإضافي للأمم المتحدة هو أمر ينبغي ألا يتم إلا على أساس طوعي.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان كفالة أن تنشر الأمانة العامة يومية الأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية الست خلال أي دورة للجمعية العامة. وليست المسألة ذات أهمية تقنية بحتة. أولا وقبل كل شيء، إنها مسألة احترام تقليد تعدد اللغات في المنظمة. وفي هذا الصدد، نود أيضا توجيه انتباه الجمعية العامة إلى دور الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، بوصفهما مهنة وفنا وأداة لبناء الثقة والتفاهم فيما بين الشعوب. وكبادرة على الأهمية التي نعلقها على هذا الموضوع، نقترح إنشاء يوم دولي للترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

ونحن اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى أن نتعلم كيفية العمل في إطار الشراكة. وأي عمل أو ابتكار من جانب الأمانة العامة في المقر، يؤثر على ظروف عمل بعثات الدول الأعضاء، يحتاج إلى تنسيق معها. ونعتقد أن البحث عن أشكال فعالة للتعاون بين الأمانة والدول الأعضاء يجب أن يصبح أولوية بالنسبة للأمين العام المقبل. نحن نشعر بقلق أكبر حيال الاتجاه المفضي إلى البيروقراطية المفرطة في عملنا كدول أعضاء. ونظرا لتعقيد واتساع نطاق عمل الأمم المتحدة، فإن عملنا لن يكون ممكنا بدون حد أدنى من القواعد. بيد أن الإجراءات الآنية التي التي تقوم بها المنظمة لصالح رفاه البلدان والشعوب ينبغي ألا تكون رهينة للإجراءات الرسمية والبيروقراطية، ولا سيما عندما تتوقف عليها التنمية.

ولذلك تنظر بيلاروس والعديد من البلدان الأخرى بعين القلق إلى أنه في بداية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تخضع بالفعل خطة عملنا المشتركة رهينة للنُهُج الروتينية والشكلية. وبدلا من تنفيذ الأفكار الواردة في الخطة بشكل عملي، فإننا منغمسون الآن في جمع التقارير والقرارات ومزامنتها وتحقيق المستوى الأمثل لها. لذلك فأننا سوف نفشل ليس فقط في تحقيق التنمية المستدامة والعادلة للشعوب والبلدان، بل سنخاطر في تردي صورة الأمم المتحدة بوصفها آلية بيروقراطية بعيدة كل البعد عن احتياجات سكان العالم.

وبطبيعة الحال، فإن المنظمة وحدها لا يمكن أن تحل المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة للحكومات الوطنية. ولكن يجب أن تكون الأمم المتحدة مركز التنسيق العالمي للتعامل مع المسائل المتعلقة بالتنمية. لقد تكلمت بيلاروس بالفعل مؤيدة لضمان أن تصبح الأمم المتحدة مركز التنسيق المحوري، لتجميع الموارد بمساعدة الخبراء، والتمويل، والتكنولوجيا ووسائل التنفيذ. وبالنسبة للبلدان التي هي حقا بحاجة إلى الدعم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، فسيكون ذلك أكثر أهمية من النهج الرسمية للعمل اتباعا للأساليب البيروقراطية المعتادة.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون أفضل تكيفا لتلبية الاحتياجات المختلفة للبلدان، بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية. والحكومات الوطنية، على دراية بمشاكل بلدانها أكثر من أي جهة أخرى. ولذلك ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ألا تبت مبدئيا في مسألة ما ينبغي القيام به. ويجب أن يساعد النظام الإنمائي الدول في الإجابة على السؤال المتعلق بكيفية تحقيق النتائج المختلفة. وللأسف، لا توجد صيغة عالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأن البلدان لها احتياجات مختلفة وطرق مختلفة لتحقيقها. ولذلك، فإننا نتوقع من الأمم المتحدة زيادة التركيز على النهج الفريدة وحل المشاكل من خلال مراعاة السمات المحددة والخصائص المميزة لكل بلد.

ونحن نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تولي، في نهاية المطاف، مزيدا من الاهتمام للبلدان المتوسطة الدخل. ويعيش ما يقرب من ثلثي مجموع فقراء العالم في تلك البلدان التي تستأثر أيضا بعدد كبير من الشباب، الذين هم عرضة بدرجة كبيرة للتحديات الاقتصادية الخارجية. وأي تغيير في الاقتصاد العالمي ينطوي على خطر تقويض الجهود التي تبذلها كل تلك البلدان الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إن مفتاح النجاح في التغلب على المشاكل الراهنة هو ضمان إعطاء الأولوية لأنشطة الأمم المتحدة. وتعزيز الأمم المتحدة لا يعني فقط إعادة التنظيم الداخلي للأمانة العامة. بل يجب أن ينطوي على السعي إلى تحقيق نوع من سياسة الأمم المتحدة التي تسعى جاهدة لإعادة السلطة للمنظمة وتضمن مساعدة العالم من خلال قراراتها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للسيد بان كي – مون على عمله كأمين عام. ونأمل أن يحافظ الأمين العام القادم على التقاليد الإيجابية للأمم المتحدة وأن يواصل توجيه أسرة الأمم المتحدة بروح من التعاون، والاحترام المتبادل، والعقلانية الصحية، والتقدم الحقيقي.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نرحب بالتقرير السنوي للأمين العام (A/71/1) عن أعمال منظمة الأمم المتحدة، الذي يقدم سردا شاملا لأنشطة الأمم المتحدة خلال السنة الماضية، فضلا عن الإنجازات التي حققتها، ويحدد التحديات للسنة المقبلة.

واعترف الآباء المؤسسون للأمم المتحدة بعدم تجزئة السلام والأمن، من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية أخرى – الحقيقة الثابتة أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام. وفي العام الماضي، أحرزنا تقدما كبيرا نحو تحقيق إحدى تلك الركائز من خلال التأييد الجماعي لخطة التنمية المستدامة الجديدة والتحويلية لعام ٢٠٣٠. وهذا بالإضافة إلى لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ مثلا معلمين تاريخيين هامين. إننا ندخل الآن مرحلة التنفيذ. ويجب علينا معا الوفاء بالتعهدات التي قطعت. وفي نهاية المطاف، سوف يتم الحكم علينا ليس بنوايانا بل بأفعالنا.

هل لنا أن أن نتفاءل بشأن سعينا لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب؟ إن الاضطرابات في الشرق الأوسط؛ والصراعات المحتدمة من سورية وليبيا واليمن إلى أفغانستان؛ والتوترات في أوروبا وحولها؛ واستمرار محنة الأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي في كشمير وفلسطين؛ والنطاق غير المسبوق للمعاناة التي يسببها تشرد البشر؛ والتهديد المتزايد للتطرف العنيف؛ وانتشار التعصب وكراهية الأجانب؛ والتهديد الحقيقي للسلم والأمن في الحي حيث أعيش كلها دلائل ليس على ما حققناه، بل ما لا يزال يتعين عمله الكثير في عالم أكثر هشاشة ومع ذلك أكثر استقطابا.

عندئذ علينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كنّا قد استطعنا الارتقاء إلى مستوى الوعود والتوقعات التي ولدها ميثاق الأمم المتحدة. هل استطعنا التحرك صوب عالم أكثر عدلا وإنصافا وسلاما، استنادا إلى القانون والعدالة؟ وفي نهاية المطاف، لن

نتمكن من إيجاد عالم خال من النزاع لا يتخلف فيه أحد عن الركب، إلا بتنفيذ الميثاق نصا وروحا.

وتعتقد باكستان أن الأمم المتحدة، في عالمنا المضطرب لكن المترابط، لا تزال منظمة لا غنى عنها بلنسبة لجهودنا الرامية إلى استعادة النظام وضمان السلام والاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي. وما تزال مبادئها الركائز الحاسمة للشرعية الدولية ومرشدا للإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء، علاوة على كونها ضامنا للحقوق المشروعة لجميع الأمم والشعوب. ولكن، لكي تتمكن الأمم المتحدة إلى استعادة مصداقيتها بوصفها الأداة الرئيسية لتعزيز السلام والرخاء والحرية، يجب أن يكون أكثر تمثيلا وشفافية وقابلية للمساءلة. ولهذا السبب، يؤيد بلدي إصلاح مجلس الأمن بطريقة شاملة وديمقراطية تهدف إلى تعزيز أهميته وصفته التمثيلية دون إنشاء مراكز جديدة للسلطة والامتيازات.

إن الاستعراضات التي أجريت على مدى السنة الماضية بشأن حفظ السلام وبناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، لم تسلط الضوء على إنجازات المنظمة في تلك المجالات فحسب، لكن أيضا على أوجه القصور التي ينبغي معالجتها. ونحن على استعداد للمضي بتلك العمليات قدما خلال الدورة الحادية والسبعين. إن التزام باكستان الطويل الأمد والثابت نحو حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، قد حظي باعتراف الجميع، ونحن لدينا مصلحة كبيرة في نجاح تلك المؤسسة الرائدة. ويمكن القول أن الرسالة الأهم للخروج من هذه الاستعراضات هي الحاجة إلى الوقاية والوساطة في إدارة الصراعات، والحاجة إلى منعها من الحدوث في المقام الأول. وعليه، فإن من الضروري زيادة قدرة الأمم المتحدة في تلك المجالات. ومع ذلك، نرى أن الهند تواصل رفض عرض المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام الرامية إلى حل النزاعات الطويلة الأمد في منطقتنا.

لقد أصبحت مخاطر الإرهاب أكثر انتشارا وهي آخذة في التطور باتجاهات معقدة لا يمكن التنبؤ بها، مما يشكل خطرا أكبر على السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن مكافحة الكيانات الإرهابية مثل داعش إلا بضمان التعاون الدولي والتوفيق بين المصالح المتباينة للقوى الإقليمية والخارجية في الشرق الأوسط. تأتي باكستان في طليعة المكافحة الدولية للإرهاب. لقد فقدنا عشرات الآلاف من الأرواح في تلك المكافحة. والدماء التي أريقت، بما في ذلك دماء أطفالنا الأبرياء، لم تعمل سوى على تعزيز تصميمنا على القضاء على هذه الآفة من بلدنا. سوف نكافح الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، سواء كان برعاية منظمات مقاتلة أو قوى معادية في منطقتنا. لقد أحرزنا مكاسب كبيرة، ولكن حملتنا لن تنتهي إلا عندما يتم القضاء على آخر إرهابي من بلدنا.

إن المساواة في السيادة بين الدول، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وتجنب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، هي مبادئ أساسية مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. إن هذه المبادئ نفسها هي التي تلهمنا إلى التطلع بأن تؤدي الأمم المتحدة دورا مناسبا في تعزيز السلام الدائم في جنوب آسيا والوفاء بالتزاماتها الطويلة الأمد إزاء شعب كشمير. إن استمرار الهند في إنكار حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير، الذي وعدت به العديد من قرارات مجلس الأمن، قد أثار ثورة محلية وشعبية أخرى في كشمير المحتلة، وأدى أيضا إلى توترات في المنطقة. إن كفاح الشعب الكشميري من أجل تقرير المصير هو كفاح مشروع، وإن لهم الحق في توقع وتلقي الدعم المعنوي والسياسي من المجتمع الدولي.

والأمم المتحدة ملزمة بأن تلعب دورا في إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وتيسير التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في كشمير، تمشيا مع تطلعات الشعب الكشميري، من خلال استفتاء حر وعادل يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. ونكرر

مطالبتنا بإجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير المحتلة، ونرحب بالدعوة الموجهة من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للوصول غير المقيد وغير المشروط من أجل تمكين رصد محايد لحالة حقوق الإنسان هناك. وللأسف، فإن الهند لا تسمح حتى لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، أحد أوائل البعثات التي نشرتها الأمم المتحدة على الإطلاق، بأن يعمل بكامل وظائفه وفقا للولاية المنوطة به وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن، حتى يتمكن من التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

ومن المؤسف أن الهند قد هيأت، بتصريحاتها وأفعالها في الآونة الأخيرة، الظروف التي تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. وقد شاركت الهند خلال الأسابيع القليلة الماضية في قصف غير مبرر عبر مناطق واسعة على طول خط المراقبة. ولا يزال هذا القصف مستمرا حتى وبينما أتكلم الآن. لقد أظهرت باكستان أكبر قدر ممكن من ضبط النفس في مواجهة هذا العدوان، لأننا نعلم جيدا أن هذه الحالة المتوترة والمحفوفة بالمخاطر يمكن أن تتحول بسهولة إلى تصعيد عشوائي. وتريد باكستان إيجاد حل سلمي لجميع النزاعات المعلقة، لا سيما في كشمير، حيث التوصل إلى تسوية أصبح اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ونحن على استعداد للدخول في حوار مجد لمصلحة جميع شعوب منطقتنا. ولكن على الهند اتخاذ الخطوة الأولى، لأن الهند هي التي فاقمت الوضع الراهن.

وأخيرا، لا يمكننا معالجة التحديات الأمنية والإنمائية الهائلة التي تواجه العالم اليوم وتحقيق أهدافنا المشتركة، إلا من خلال التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن الطريق إلى عالم أكثر عدلا وازدهارا وسلاما يكمن في تعزيز المساعي التعاونية من خلال تعددية الأطراف الفعالة، التي لا يزال بلدي ملتزما بها التزاما تاما وراسخا.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/70/1). وخلال السنة الماضية، وفي مواجهة الحالة الدولية المعقدة جدا والتحديات العالمية، عززت الأمم المتحدة التعاون المتعدد الأطراف وحققت تقدما بارزا في مجالات السلام والأمن، والتنمية، وتمكين المرأة، وتغير المناخ، والهجرة واللاجئين، والصحة العامة ومكافحة الإرهاب. ولذلك ركزت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على مدى السنة الماضية على الاتجاهات العالمية وعلى دعم مصالح الدول الأعضاء. لقد عمل الأمين العام بدون كلل في هذا الشأن، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكره على جهوده.

اليوم، حتى عندما يهدأ أحد النزاعات الإقليمية أو بؤر الاضطرابات، يظهر غيرها، وتصبح التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية متشابكة. على الصعيد العالمي، لا يزال الانتعاش الاقتصادي ضعيفا ويفتقر إلى الزخم اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، على بناء مجتمع بمصير مشترك للجنس البشري وتنسيق ما تتخذه من إجراءات لمعالجة التحديات العالمية التي نواجهها.

أولا، يجب علينا الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بغية إيجاد مناخ عالمي يفضي إلى السلام والاستقرار. ويجب علينا أن ندعم روح الميثاق ونضع مفهوما مشتركا جديدا للأمن الشامل والتعاوني والموضوعي ونعزز شراكة عالمية تتسم بالحوار بدلا من المواجهة فضلا عن الشراكة بدلا من التحالف. وينبغس أن نظل ملتزمين بتسوية المسائل في البؤر الساخنة بالوسائل السياسية، ونبذل مزيدا من الجهود في مجال نشوب النزاعات والمجالات الأخرى ، وندعم بقوة النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، ونعزز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ونقيم أوجه التآزر في مجال صون السلم والأمن الدوليين.ثانيا، ينبغس أن نعزز مساهماتنا في التنمية

ونواصل تعزيز التعاون الدولي. وينبغي أن تكون الأولوية الأولى للمجتمع الدولي هي وضع حد للجوع والفقر، وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول الأعضاء توحيد جهودها والعمل على تحقيق التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والقضاء على جميع أشكال الحمائية، وضمان تمكننا من إيجاد حالة حيث تكسب جميع البلدان.

ينبغي للبلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لمساعدة البلدان النامية، في حين يتعين على البلدان النامية العمل على زيادة اكتفائها الذاتي، واستكشاف التوجهات الإنمائية المناسبة لظروفها الوطنية.

ثالثا، يجب إيلاء أولوية أكبر للتعاون الدولي، إذا أردنا حل المشاكل العاجلة مثل مشكلة اللاجئين. وإذا أردنا منع وقوع أزمة كبيرة، يجب أولا أن نوفر للاجئين ضروريات الحياة الأساسية. وفيما يتعلق بتغير المناخ، يجب على الدول الأعضاء أن تتقيد بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة في تعزيز قبول ومواصلة تنفيذ اتفاق باريس.

وفي خطاب الرئيس الصيني شي جينبينغ أمام الجمعية العامة، إبان إحياء الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة (انظر A/70/PV.13) فإنه قد ناقش أهمية تشكيل نوع جديد من العلاقات الدولية القائمة على التعاون المربح لجميع الأطراف، وقدم مقترحات هامة فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة. وهذه التدابير هي في طور التنفيذ. وفي اجتماع مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد مؤخرا في هانغدجو، ناقش المشاركون ما لديهم من تدابير ترمي لتعزيز التنمية الاقتصادية العالمية، وقطعوا التزامات تهدف إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وصياغة خطة عمل من شأنها بث طاقة جديدة في جهود التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وخلال المناقشة العامة في الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، صرح رئيس وزراء الصين، لي ككينغ (انظر A/71/PV.11) بأن الصين تعمل على الاضطلاع بدور أكبر في تحسين الاقتصاد العالمي، وستزيد من حجم المساعدة التي تقدمها للبلدان النامية وفقا لقدراتها.

وبوصف الصين عضوا دائما في مجلس الأمن، وأكبر بلد نام في العالم، فإنها مساهم رئيسي في بناء السلام العالمي وتعزيز النظام الدولي. ونحن على استعداد للتعاون مع الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، لممارسة تعددية الأطراف، والتقيد بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور أكبر للمنظمة في الشؤون الدولية، بهدف تشجيع السلام والتنمية للبشرية جمعاء.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره السنوي الشامل (A/71/1) عن أعمال المنظمة، الذي يقدم استعراضا مفصلا للأنشطة والإنجازات والتحديات التي تواجه الأمم المتحدة بشأن طائفة واسعة من القضايا المثيرة للاهتمام والشواغل المشتركة للبشرية جمعاء. وبما أن هذا العام هو العام الأخير للسيد بان كي – مون كأمين عام، أود أيضا أن أهنئه وأشكره على جهوده الدؤوبة التي بذلها خلال السنوات العشر الماضية من أجل تعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان في العالم. ويحدوني الأمل في أن يواصل خليفته عمله الجيد.

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، احتفلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأحد أهم الأحداث في تاريخها إذ بلغت معلما رئيسيا في جهودها لإنشاء جماعتها بإنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي العام المقبل ٢٠١٧، سيكون مر ٥٠ عاما على إنشاء الرابطة، وهي مناسبة هامة ستحتفل الدول الأعضاء خلالها بفخر وسرور. وكمنظمة إقليمية حكومية

دولية منفتحة على الخارج، فإنها تواصل اعتبار عمل الأمم المتحدة بالغ الأهمية، وتقدر للغاية تعاونها مع المنظمة. ومن بين أمثلة أخرى على هذا الارتباط، توجد في ميثاق الرابطة مادة تعبر عن التزامها، بالتقيدبميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن كل من عقد مؤتمر القمة السنوي بين الرابطة والأمم المتحدة، واجتماع وزراء خارجية الرابطة مع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة والرابطة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي تم الانتهاء منها منذ فترة قصيرة، واعتماد خطة عمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ من أجل تنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة، يبرز بوضوح التزام الرابطة بتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة.

ونحن ممتنون للغاية، لمشاركة الأمين العام في الآونة الأخيرة في مؤتمر القمة الثامن بين الرابطة والأمم المتحدة، الذي عقد في ٧ أيلول/سبتمبر في فينتيان، والاجتماع السنوي لوزراء خارجية الرابطة مع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر، على هامش المناقشة العامة للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة هنا في المقر الرئيسي. وفي ضوء ذلك، ستقدم الرابطة مشروعا للقرار الذي ي قدم كل سنتين بعنوان ”التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا“ إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية، بغية تحديد مجالات التعاون والمساعدة في التصدي للتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في مجالات من قبيل التنمية المستدامة والفقر وتغير المناخ والسلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون ونزع السلاح والإرهاب. ولذلك، فإنني أتطلع إلى استمرار الدعم والمشاركة في تقديم مشروع القرار من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

يبرز الأمين العام، في تقريره، إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، والحاجة إلى التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تمثل إطار التنمية العالمية للسنوات الخمس عشرة المقبلة، والوعد الذي قطعته الدول الأعضاء لكي لا يتخلف أحد عن الركب. وتؤمن الرابطة أيضا بأهمية التنمية المستدامة في المساعدة على تأمين تحقيق جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا قائمة على القواعد ومحورها الناس، على النحو المتوخى في رؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥، التي تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الرابطة، وستكون بمثابة أساس متين لضمان تحقيق السلام، وتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة، وتؤكد على التكامل بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥، بهدف رفع مستويات معيشة شعوبنا لكي لا يتخلف أحد عن الركب.

وتسعى الرابطة أيضا لتحقيق النمو الشامل للجميع والمستدام. وحيث أن الرابطة تتكون من ١٠ بلدان ذات مستويات إنمائية متفاوتة، فإنها ما فتئت تبذل جهودا لتضييق الفجوة الإنمائية بين أعضائها، من خلال مبادراتها المتعاقبة لخطط العمل التكاملية للرابطة، التي هي حاليا في بداية مرحلتها الثالثة مع ما تم مؤخرا من اعتماد خطة العمل الثالثة. ولذلك، فإنني أرحب بالدعم المستمر لشركائنا في الحوار، والأمم المتحدة والشركاء الخارجيين الآخرين في جهودنا لتعزيز جماعة الرابطة، التي أنشئت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وقد أشار الأمين العام إلى أن تغير المناخ يشكل تحديا أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المدقع. وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في ذلك الصدد، بتوقيع الدول الأعضاء وتصديقها على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وببدء العمل على الطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية لتنفيذه. وتلتزم الرابطة، بالإضافة إلى ذلك، بتحسين إدارة نظم الرابطة الإيكولوجية المختلفة ومشاهدها الطبيعية، بما في ذلك نظمها الإيكولوجية البرية والساحلية والبحرية الضعيفة، من خلال نهج قائم على المشهد الطبيعي يرمي إلى بناء قدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أحرزت الرابطة تقدما في تنميتها المؤسسية منذ بدء نفاذ ميثاقها. وتشتمل بعض الملامح البارزة على إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٢، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة والإعلان بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٣، عقب إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا واللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وقد أجرت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مختلف البرامج والأنشطة بالتشاور والتعاون مع الهيئات القطاعية للرابطة ومع المؤسسات ذات الصلة والشركاء الخارجيين المعنيين بالنهوض بالوعي بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٦. وهي تشمل الحوار الإقليمي الثاني بشأن تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عقد في تايلند، وحلقة العمل بشأن استراتيجيات اتصال فعالة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر، المعقود في فييت نام، والمنتدى الإقليمي المعني بوسائط الإعلام وحقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عقد في ماليزيا.

وقد اعتمد قادتنا – من أجل تعزيز جهود المساعدة الإنسانية في المنطقة، أثناء رئاسة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ٢٠١٦– إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا واحدة، استجابة واحدة: استجابة رابطة جنوب شرق آسيا للكوارث كمنطقة واحدة، داخل المنطقة وخارجها، في مؤتمري قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الثامن والعشرين والتاسع والعشرين.

كما تسعى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فيما يتعلق بالسلام والاستقرار، إلى صون الرابطة وتعزيز احتلالها موقع الصدارة في القواعد الإقليمية لحسن السلوك، لا سيما من خلال معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا. وينظر إلى المعاهدة بوصفها مدونة قواعد السلوك الرئيسية التي تنظم العلاقات بين الدول في جنوب شرق آسيا، التي توفر أساسا للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. ونحن نرحب بالاهتمام المتزايد من الدول الأخرى غير المنتمية للإقليم بالانضمام إلى المعاهدة. ونرحب، في ذلك الصدد، بانضمام شيلي ومصر والمغرب إلى المعاهدة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في فيينتيان ونتطلع إلى انضمام إيران إلى المعاهدة بمجرد الانتهاء من عملياتها الداخلية.

وعلاوة على ذلك، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعلق أهمية كبيرة على تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح من أجل صون وتعزيز السلم والأمن والازدهار في المنطقة. إننا ملتزمون بالحفاظ على جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وخالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما رحبت الرابطة باتخاذ قرار الجمعية العامة الذي يتخذ كل سنتين بشأن تلك المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ خلال دورتها السبعين، الذي يكرر التأكيد على أهمية المعاهدة في تعزيز أمن الدول في المنطقة وفي المساهمة في السلم والأمن الدوليين.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، تتشاطر الرابطة القلق البالغ إزاء تزايد العنف والأعمال الوحشية التي ترتكبها المنظمات الإرهابية والمتطرفة والجماعات الأصولية في اليمن والعراق وسوريا. وتشجب الرابطة جميع أعمال التدمير والعنف والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد اعتمدت الرابطة، تمشيا مع تلك الجهود، إعلان لانغكاوي بشأن الحركة العالمية للمعتدلين في مؤتمر قمة الرابطة السادس والعشرين في نيسان/أبريل ٢٠١٥، الذي يحدد التدابير الرامية إلى تعزيز الاعتدال والحد من التطرف في جميع أنحاء المنطقة.

وقد أعلن قادة الرابطة إنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واعتمدوا رؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥ ومخططاتها الثلاثة في مؤتمر قمة الرابطة السابع والعشرين في كوالالمبور. وقد تم اختيار: ”تحويل الرؤية إلى واقع، دينامية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا“ موضوعا، تحت رئاسة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ٢٠١٦.

ونعتقد أن جهود الرابطة الجماعية على الصعيد الإقليمي ستسهم في عمل الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار، كما تسهم كذلك في النمو الشامل والمستدام للجميع. وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على عزم الرابطة على تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بشكر الأمين العام بان كي – مون على تقريره (A/71/1) عن أعمال المنظمة.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل التي نجدها جديرة بالذكر في التقرير. يرحب الأمين العام، في الفقرة ٩٧ من تقريره، باعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة، المعروفة أيضا باسم الاتفاق النووي الإيراني، على النحو التالي:

”فهذا الإنجاز التاريخي – وهو شهادة على قيمة الدبلوماسية – يمثل نقطة تحول هامة في علاقة المجتمع الدولي مع جمهورية إيران الإسلامية ويفيد في منع الانتشار النووي. وأنا واثق من أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى مزيد من التفاهم والتعاون بشأن العديد من التحديات الأمنية الخطيرة في المنطقة وخارجها.“

وإذ أننا نشكر الأمين العام على هذا التقييم الواقعي لقيمة الاتفاق وأثره الإيجابي على منطقتنا وخارجها، ندعو الأمانة العامة للقيام بدورها باتخاذ نهج بناء وأكثر إيجابية في الوفاء بمهام الرصد والإبلاغ. وفي رأينا ينبغي أن ينعكس تقيدنا التام بأحكام الاتفاق وعدم امتثال بعض المشاركين في خطة العمل على النحو الواجب في التقارير المقدمة من الأمانة بشأن تنفيذ الاتفاق.

وكذلك فإننا نكرر، فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح، أن أولويات المجتمع الدولي لم تتغير. فتحقيق هدف نزع السلاح النووي أولوية قصوى. ومع ذلك، وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن الحالة الراهنة مخيبة للآمال في ذلك الصدد. ونتيجة لاستمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في عدم الوفاء بالتزاماتها، لم يحرز أي تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف. ويساورنا قلق عميق إزاء تلك الحالة الخطرة وآثارها على السلام والأمن الدوليين. فهناك الآلاف من الأسلحة النووية التي تهدد البشرية بإبادة بالصدفة أو بسوء التقدير أو بالتهور. والضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها إزالة كاملة. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى احترام مسؤوليتها الخاصة والتزاماتها القانونية وإلى الإزالة التامة لأسلحتها النووية.

إننا نرحب بمبادرة الأمين العام بشأن وضع خطة عمل تهدف إلى منع التطرف المصحوب بالعنف، بوصفنا المقدم الرئيسي لمشروع قرار الجمعية العامة المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“.

ونرى أنها وثيقة هامة، وأنّ من شأنها أن تشكّل أساسا للمزيد من المفاوضات الرامية إلى الانتهاء من وضع خطة عمل سوف تنفذها جميع الدول الأعضاء.

وننوه فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، بالجهود التي يبذلها الأمين العام والمنظمة لمواصلة النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. غير أنه ينبغي للأمانة العامة أن تتجنب محاولة وضع مبادئ أو تحديد أولويات وخطط عمل لم تتفق عليها الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، فإننا نسجّل خلافنا مع التحليل الوارد في الفقرة ٧٧ من الوثيقة A/71/1 بشأن

عقوبة الإعدام، ومع الصفة المنسوبة إلى مبدأ ”مسؤولية الحماية“ في الفقرة ٧٦.

وفيما يتعلق بمسألة عمليات حفظ السلام، فإن من الواضح أن الشرط الأساسي لنجاح الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام، يكمن في شراكة وتعاون الدول الأعضاء مع الأمم المتحدة وإسهامها في مختلف أنشطة المنظمة. ونرى في ذلك الصدد، أنه ينبغي أن تتمكن الأمم المتحدة من استخدام القدرات الكامنة لعموم الأعضاء في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات ووحدات عسكرية وشرطية ومدنية. وبالتالي، ينبغي توسيع قاعدة المساهمين. تحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تتسم أي دعوة من جانب الأمم المتحدة تنطوي على طلب مساهمة الدول الأعضاء في بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة بالشفافية وأن تشمل جميع البلدان المساهمة المحتملة.

وفيما يتعلق بمسألة التنمية المستدامة، مثلما ورد في التقرير، فقد استندت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات المتفق عليها دوليا، فضلا عن توسيع نطاقها. ويتمثل أحد الدروس التي تعلمناها من الأهداف الإنمائية للألفية في أن من شأن الحياد عن التزامنا بالمساهمة أن يؤدي إلى ضعف الإنجاز. ويجب علينا أن نواصل التعاون الدولي على المسار الصحيح، لا سيما خلال السنة الأولى من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتطلب الدعم الدولي والتضامن الكاملين الفعالين.

وما دامت الدول الأعضاء قد شرعت في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن من الأهمية بمكان توفير منظومة إنمائية تابعة للأمم المتحدة أكثر قوة وديناميةً، بما يتسق واحتياجاتها وأولوياتها. وفي ذلك السياق، ينبغي أن يتناول مشروع القرار المقبل بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، عددا من المسائل الهامة، بما في ذلك الاختلال الحالي بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وضرورة تنشيط الهيئات الإدارية بمشاركة الدول الأعضاء على قدم المساواة، وعلى أساس من الشفافية والمساءلة والاتساق، واستكشاف السبل الكفيلة بتفادي التداخل بين العمل في جميع وكالات الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن عالمنا يواجه مخاطر أكبر اليوم، فما زلنا نحظى بالمزيد من الفرص. فلنوحد جهودنا وتعاوننا من أجل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا.

السيد ريفيرو روزاريو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعرض التقرير السنوي للأمين العام (A/71/1) عن أعمال المنظمة والجهد المبذول لإعداده. وسيكون هذا آخر تقرير في نوعه يقدمه الأمين العام الحالي، السيد بان كي – مون. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بتفانيه في تعزيز تعددية الأطراف وحمايتها، وإسهامه في صون السلم والأمن الدوليين وتفانيه في تحقيق عالم أفضل.

لقد كان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠٣٠-٢٠١٥ معالم بارزة في تاريخ المنظمة وهي تؤكد أهمية تعددية الأطراف واستمرار الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، فضلا عن أهمية المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلا كي نتمكن من الوفاء بالاتفاقات المتفق عليها. وينبغي ألا نغفل حقيقة أنه ما تزال هناك عقبات تعوق إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة لشعوبنا. فنحن في عالم تواجه فيه تعددية الأطراف التحديات على أساس يومي. فهناك الحروب والعدوان والانقلابات الناعمة ومحاولات تغيير النظام التي تروج لها بعض الأمم المهيمنة، وهناك التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وانتهاك السيادة الوطنية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

وما زال منع نشوب النزاعات المسلحة يشكّل تحديا أكبر للمنظمة من أي وقت مضى. وبالنسبة لكوبا – واستنادا إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة – لا يزال تعزيز القانون

الدولي يمثل أحد الركائز الأساسية للأمن الدولي. ويتطلب ذلك في الأساس، الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وما تزال الجهود الدولية المبذولة لتجنيب الأجيال القادمة ويلات الحرب وصون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الأساسية غير كافية. ويشهد على ذلك استمرار معاناة ٧٩٥ مليون شخص من الجوع ووجود ٧٨١ مليون شخص من البالغين الأميين، ووفاة ١٧ ٠٠٠ طفل يوميا بسبب الأمراض القابلة للعلاج.

ولكي نتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب بصورة فعالة، فإنه يجب علينا تغيير النظام الدولي الحالي غير العادل وغير المنصف بتاتا، ويجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في ذلك الصدد. ونحن بحاجة ماسة إلى وضع حد لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية والقضاء على الاستعمار والاحتلال الأجنبي ورفض التدخل تحت قناع المعونة الإنسانية. ويجب علينا إنهاء التلاعب السياسي بحقوق الإنسان عن طريق اتباع نهج محايد موضوعي وغير انتقائي. ولم يعد مقبولا فرض المفاهيم الديمقراطية الانفرادية المعيبة، والنماذج التي تتجاهل السمات الخاصة للمجتمعات وتفسح الطريق أمام سيطرة مراكز القوة العالمية.

وترى كوبا أن توفير مناخ للسلام والأمن الدوليين يراعى فيه احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي يعدُّ شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك الاعتراف الكامل بالمساواة في السيادة بين الدول والتسوية السلمية للمنازعات الدولية واحترام الاستقلال السياسي والسياسي والخيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الطوعية للدول، فضلا عن رفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أي من الدول.

من الحيوي أيضاً أن تكون لدينا موارد مالية إضافية جديدة ويمكن التنبُّؤ بها، لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة للتنمية المستدامة. والتنفيذ الكامل لها ولأهداف التنمية المستدامة يقتضي بناء القدرات، وإرساء آلية دولية تيسِّر نقل التكنولوجيات الصديقة بيئياً، بشروط مؤاتية للبلدان النامية.

وكما يشير التقرير ذاته تماماً، كانت السنة الماضية هي الأسوأ على صعيد تغيُّر المناخ، مع الذوبان المتزايد للغطائين الجليديتَين القطبيين، وارتفاع مستويات سطح البحر وتزايد انبعاثات غازات الدفيئة. فيجب اتخاذ إجراء ملموس عاجل وفوري لعكس اتجاه الحالة. واتفاق باريس يشكل نقطة انطلاق، لكنه غير كافٍ بحدِّ ذاته، إذا أردنا الحفاظ على كوكبنا للأجيال المقبلة. ويعود إلى الدول الصناعية تحمُّل ديونها البيئية، تغيير نماذجها غير العقلانية للإنتاج والاستهلاك وخفض انبعاثات غاز الدفيئة لديها.

ووجود الأسلحة النووية تهديد إضافي لبني البشر. والسبيل الوحيد لإنقاذ البشرية من التأثير الرهيب للأسلحة النووية، هو عبْر حظرها الكامل والقضاء عليها كلياً. وكوبا ملتزمة التزاماً تاماً بالجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف ذات الأولوية. وإننا ندعم التوصية بعقْد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٧، بغية التفاوض بشأن صكٍ مُلزِم قانونياً لحظر الأسلحة النووية، بهدف القضاء عليها. ونأمل لمثل هذا الصك أن يُعتمَد رسمياً في عام ٢٠١٨، في المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، الذي ستعقده الجمعية العامة.

ونحن ندرك أنه لا يزال الكثير ممَّا يجب عمله في مكافحة الإرهاب. وعلى المجتمع الدولي اتخاذ خطوات محددة نحو اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، تتضمَّن تعريفاً كاملاً لتلك الآفة. ومن غير المقبول استخدام مكافحة الإرهاب المزعومة بمثابة غطاء لأعمال عدوانية، وتدخُّل في الشؤون الداخلية للدول، أو لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

والنظام الدولي الجديد العادل والديمقراطي والمنصف حقاً، الذي نتمنّى جميعاً أن نراه، يقتضي أمماً متحدة تمَّ إصلاحها جذرياً. ولجعْل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وفعالية، يجب تنشيط الجمعية العامة وتعزيزها. ويجب أن تمارس نفوذها بشكل كامل بمقتضى الميثاق، دون أيِّ تدخل من مجلس الأمن في عملها أو عمل هيئاتها. وإصلاح مجلس الأمن لجعْله أكثر ديمقراطية وتمثيلاً، يعني أنه علينا تغيير عضويته وأساليب عمله. ويجب ألاَّ نؤجل هذه المهمة أبداً.

إننا فخورون بالانتماء إلى منطقةٍ سلام، كما أُعلِن في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقِد في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتؤكد كوبا أنَّ قوانين التعايش المستندة إلى الصداقة والتعاون والاحترام، حيوية في العلاقات الدولية بين الدول، وفي ضمان تمتع شعوبها الكامل بالحقِّ في السلام والتنمية.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إننا اليوم على وشك اختيار الأمين العام التاسع للأمم المتحدة. لذا، فإنَّ التقرير النهائي (A/71/1) للأمين العام بان كي – مون بشأن عمل المنظمة، منعطَفٌ ملائم لاختبار التحديات الرئيسية التي تواجهنا، والوسائل والآليات لحلِّ مشاكلنا. وهذه ليست مسائل بسيطة، ولا هي قليلة العدد. ولكن بسبب ضيق الوقت، سأركِّز على مجرَّد ثلاثة أمثلة متعلقة بالسلم والأمن الدوليين، ورمزية بالنسبة للمشاكل التي نواجهها.

إنَّ آليات الاستجابة التي لدينا في موضع التطبيق في المنظمة العالمية الوحيدة في عصرنا غير كافية، في عالم مترابط بشكل متزايد، حيث شهدنا عولمة كل شيء – من الدعايات إلى العنف، من التكنولوجيات إلى الهجمات الإلكترونية، من الإرهاب إلى الآثار السلبية لتغيُّر المناخ، ومن النزاعات إلى شبكات المخدرات.

فلْنبدأ بالجهاز الرئيسي المكلَّف بصون السلم والأمن الدوليين – مجلس الأمن. لقد اجتمع رسمياً حتى الآن في هذه السنة في ١٨٠ مناسبة تقريباً، وربما أكثر من ٤٠٠ مرة بصورة غير رسمية. لكننا نرى تقاعساً حيال مسائل أساسية، مثل سوريا؛ وفي حالات أخرى، مثل القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) المتعلق بجنوب السودان، اتُّفِق على العمل، لكنه لمَّا ينفَّذ بعد؛ وأخيراً، حيث تُتَّخذ التدابير، كما في حالة القرار ٢٢٧٦(٢٠١٦)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجري تجاهلها.

لذا، أصبح المجلس بطرق شتَّى غير مستجيب لاحتياجات زماننا، وغير فعَّال في مواكبة التحديات التي يواجهها. إنه جهاز يفكِّر طوال ستة أشهر في معاقبة قادة منظمات اعتبرها بنفسه كيانات إرهابية. ولكونه حينئذٍ غير قادر على اتخاذ قرار، فإنه يمنح نفسه ثلاثة أشهر إضافية للمزيد من النظر في المسألة. وعلى المرء أن ينتظر بترقُّبٍ طوال عمليةٍ مدتها تسعة أشهر، لمعرفة ما إذا كان أعضاء المجلس قد قرروا بشأن مسألة واحدة. وهو في بعض الحالات لا يبدأ حتى تلك العملية الممتدة تسعة أشهر، لتحديد قادة كيانات إرهابية مُعلَنين على الملأ، وإدراجهم في قائمة الاتهام. وفي أحسن الحالات، هو الآن جهاز يمكن وصفه بمزيج مثير للاهتمام وعشوائي من ”التخصصية“ والتدافع والشلل السياسي. وهيكل الحوكمة العالمية يستدعي الإصلاح الشامل.

إنَّ وعينا العام يُضرب يومياً بأعمال إرهابية متواصلة تستهدف الأشخاص الأبرياء، وإرثنا الحضاري والهياكل الأساسية الاقتصادية – الاجتماعية لمجتمعاتنا بشكل متزايد، ولا سيما في البلدان النامية الضعيفة. ولكن في مسألة الإرهاب، يبقى على الأمم المتحدة أن تخرج بسياسة متَّسقة، ناهيك عن أخذ زمام المبادرة بشأن أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن العالميين. فهناك ما تعداده ٣١ كياناً داخل منظومة

الأمم المتحدة، تتعامل مع بعض جوانب مكافحة الإرهاب. ونحن نعرف القول المأثور الذي مفاده أنَّ كثرة الطهاة تُفسِد الطبخة. وتلك بوضوح هي الحالة هنا، لأنَّ الاتساق والتنسيق مفقودان. ومن المستحيل تقريباً الجدال في قضية أهمية الأمم المتحدة حيال مسألة الإرهاب، حيث حتى اعتماد معيارٍ دولي بشأن مقاضاة الإرهابيين أو تسليمهم يبدو بعيد المنال، علىً الرغم من ٢٠ عاماً من الكلام.

إنَّ عدم القدرة على معالجة ما هو من أخطر الآفات التي تواجهها الدول والمجتمعات جماعياً منذ الحرب العالمية الثانية، يُثير أسئلة حول أهمية المنظمة بالنسبة لجوهر حياة الناس، الذين نلتزم بالعمل لصالحهم بمقتضى الميثاق. وخيار الأهمية يقتضي إرادةً لمعالجة ما يحدِّق في وجوهنا. لكننا ننظر إلى البعيد. ننظر بعيداً، لأنَّ البعض بيننا يؤجلون جهودهم الجماعية، بينما يستخدمون الإرهابيين بمثابة وكلاء في مطالباتهم الإقليمية.

لقد سمعنا مرة أخرى قبل هنيهة اليوم، صوتاً وحيداً كهذا، يطالب بجزء لا يتجزَّأ من بلدي.

ويأتي الصوت من بلد أثبت أنه المركز العالمي للإرهاب. وتلك الادعاءات لا تجد لها صدى فيما بين صفوف المجتمع الدولي. فقبل أقل من ١٠ أيام، شهدت قاعة الجمعية العامة المناقشة العامة. كما شهدت انعداما فريدا لتأييد ادعاءات ممثل باكستان التي لا أساس لها (انظر A/71/PV.11). فهل المرء بحاجة إلى قول المزيد؟ إن ردنا على باكستان متسق: ينبغي لها أن تتخلى عن مسعاها العقيم. فولاية جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند وستظل كذلك. ولا يمكن لأي قدر من سوء استخدام باكستان للمنابر الدولية أن يغير ذلك الواقع. لقد انتهت مدة صلاحية نهج باكستان البالي منذ وقت طويل.

إن حفظ السلام هو الفكرة الأساسية للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن حفظ السلام يتعرض لضغوط كبيرة. فهو مهام شتى وولايات مزخرفة بدون تمويل كاف؛ وخروج عن مبادئ الحياد الراسخة؛ وتجنب أولوية السياسة والتركيز بدلا من ذلك على الحلول المؤقتة من خلال حفظ السلام؛ وعدم استعداد للابتعاد عن المآزق نحو ضوء الشمس – هذه كلها جزء من المعضلة الفلسفية المتنامية التي تواجه حفظ السلام. ويبدو أننا أضعفنا حفظ السلام بوصفه أداة فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالات مروعة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. فتحول بعض حفظة السلام إلى كائنات مفترسة يعني تحول أسوأ كابوس إلى حقيقة. وأيدت الهند تأييدا تاما المبادرة الرامية إلى إنشاء صندوق استئماني لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكانت أولى الدول المساهمة في ذلك الصندوق. ومن المخيب للآمال أنه لم تحذ حذوها سوى ثلاثة بلدان أخرى.

ومضى الآن ١٦ شهرا منذ أن أكمل الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام إعداد تقريره (انظر A/70/95)، بيد أنه لا يزال ينتظر إحراز تقدم ملموس وتنفيذ توصيات الفريق. وإزاء ذلك التقاعس عن العمل، فإن أي إحصاء للكوارث التي تعكر صفو حفظ السلام – الأداة الأكثر استخداما للأمم المتحدة – يؤدي إلى نتيجة مثيرة للقلق.

وتلك ثلاث مسائل رئيسية ولكنها أيضا أمثلة للعديد من علل المنظمة التي يلزم معالجتها. وهذا يثير التساؤل عما إذا كنا نفشل في أداء واجبنا لمعالجة هذه المشاكل وغيرها من المشاكل التي تعاني منها المنظمة. وفي الاحتفال باليوم الدولي للاعنف في الأمم المتحدة قبل فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام، استمعنا إلى مقولة صاغها المهاتما غاندي في تفاعله مع الأمم المتحدة منذ وقت بعيد يعود إلى عام ١٩٤٧. فقد قال،

”ابدأوا بوضع ميثاق لواجبات الإنسان وأعدكم بأن الحقوق ستتبع كما يتبع الربيع الشتاء.“

وكان غاندي يرى أنه إذا أوفى كل شخص بواجباته نحو الآخرين، فإنه لن ينتهك حق أي شخص.

فالوفاء بواجباتنا سيصحح الكثير مما يعرضنا للخطر اليوم. وواجب تغيير ما لا يعمل متأصل في التزامنا بميثاق الأمم المتحدة. وما لدينا هو منظمة عليلة من نواح عديدة. وبوصفنا الدول الأعضاء، فإن جزءا من واجبنا معالجة تلك العلل. وما من وقت مناسب أكثر من الآن لبدء هذا المشروع.

السيد مندوسا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام بان كي – مون على تقريره النهائي (A/71/1) عن أعمال المنظمة. وتود كوستاريكا أن تشيد بجهود الأمين العام الدؤوبة والحازمة لتعزيز التنمية المستدامة. وشكلت عملية التفاوض بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحديد أهداف التنمية المستدامة معلما بارزا في العملية المتعددة الأطراف. ونحن على ثقة بأن الخطة ستحدد اتجاه جديدا للوظائف المركزية للمنظمة. فهي ستكون موجهة نحو تحقيق التنمية الأكثر ثباتا وأكثر شمولا للجميع وأكثر عالمية وأكثر استدامة – التنمية التي تشجع إنشاء مجتمعات سلمية، وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون ولا تترك أي أحد خلف الركب. ونتطلع إلى مواصلة العمل في ذلك الاتجاه وإلى التركيز على تنفيذ الخطة مع الأمين العام المقبل.

وتشيد كوستاريكا بالتزام الأمين العام بان كي – مون وبالدعم الاستثنائي الذي قدمه للمفاوضات وللتوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وبدء نفاذ الاتفاق. وتنوه حكومة كوستاريكا بوجه خاص بالتزام الأمين العام الشخصي بتعزيز هذا الاتفاق التاريخي. والآن بعد أن وصلنا إلى العتبة الأولى فيما يتعلق بعدد التصديقات على الاتفاق، فإننا نتطلع بحماس إلى عتبة تصديق نسبة ٥٥ في المائة للدول الرئيسية المسؤولة عن الانبعاثات العالمية خلال الأسابيع المقبلة لكي يتسنى بدء نفاذ هذا الصك الهام في أقرب وقت ممكن. وعلينا الآن التحضير للمرحلة الأهم والأكثر تعقيدا، وهي عملية تنفيذ الاتفاق.

إننا نسلم بالإمكانات التحويلية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، ونأمل أن تشكل الإرادة السياسية القيمة للغاية التي تدعم كليهما نقطة انعطاف فيما يتعلق بالطابع المعقد والشامل والتحويلي للاتفاقات الدولية بشأن التنمية المستدامة، وأن نتمكن، بفضل هذه الإرادة السياسية، من اعتماد الاتفاقات الأخرى اللازمة بشأن السلام والأمن ونزع السلاح والهجرة.

ونشيد بالتزام الأمين العام الكامل بإحراز تقدم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بطريقة شاملة في كامل جدول أعمال الأمم المتحدة. ولا يمثل إنشاء الفريق الرفيع المستوى بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة سوى دليل واحد على ذلك الالتزام. فهو يسلم بالحاجة المطلقة إلى إدماج جميع النساء في الحياة الاقتصادية لمجتمعاتنا. وكان رئيس كوستاريكا قد حظي، بناء على طلب الأمين العام، بشرف المشاركة في رئاسة ذلك الفريق. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، قدمت كوستاريكا تقريرها الأولي، الذي أبرز حقيقة أن إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي لم يكن مجرد النهج الصحيح، بل كان أيضا أكثر النهج ذكاء، إذ أنه ضروري للغاية لكفالة التنفيذ الكامل والشامل لأهداف التنمية المستدامة.

إن مثابرة حملة الأمين العام ودعمه فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية يستحقان الثناء، وتأمل كوستاريكا، بوصفها بلدا يؤمن بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أن تبقى النساء والفتيات في صميم المساعي البشرية.

ولا بد أن تستمر مبادرة حقوق الإنسان أولا وتنفيذها في منظومة الأمم المتحدة لكي نحسن قدراتنا على التصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وقدراتنا على العمل على نحو وقائي في السعي لتحقيق السلام وكفالة حقوق الإنسان للجميع. كما ينبغي إبراز عبارات الأمين العام الجريئة دفاعا عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية و/أو حاملي صفات الجنسين.

وتود كوستاريكا أن تشيد بالدعم المقدم لسيادة القانون باعتبارها طريقة شاملة وتمكينية للوفاء بالمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تمثل المواضيع التي أبرزناها سوى جزء من التركة التي خلفها الأمين العام، ليس خلال العام الماضي فحسب ولكن طوال فترة ولايته، لصالح الأجيال المقبلة. ولذلك، أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن شكرنا للأمين العام بان كي – مون على جميع جهوده وأعماله طوال فترة ولايته.

السيد زايمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/71/1.

ترى جنوب أفريقيا أن مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة طريق مناسب لبدء أنشطتنا في الجمعية العامة، لأنه يمكّننا من تقييم العمل الذي نقوم به بوصفنا منظمة، فضلا عن التفكير فيه. ويجسّد التقرير رؤيته الواضحة وعزمه الأكيد على تعزيز تعددية الأطراف وترسيخ سلطة الأمم المتحدة ودورها. ويجب أن تظل الأمم المتحدة على رأس تعددية الأطراف في التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها.

وهناك العديد من المسائل الهامة التي سُلّط الضوء عليها في التقرير. ويود وفد بلدي أن يركز على ثلاث منها: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، صون السلم والأمن الدوليين، ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره.

وتؤيد جنوب أفريقيا تنفيذ خطة التنمية المستدامة التحويلية لعام ٢٠٣٠ دون أية تحفظات. ويتسق التحدي الثلاثي الأبعاد المتمثل في الفقر والبطالة وعدم المساواة، والذي تسعى الخطة إلى التصدي له مع خطة التنمية الوطنية لجنوب أفريقيا، فضلا عن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويكمن في صميم خطة التنمية لجنوب أفريقيا هدف توجيه سياساتنا وبرامجنا في جميع القطاعات، بما في ذلك كيفية تخصيص ميزانيتنا واستثمار مهاراتنا وموارد الأخرى على الصعيدين الوطني والمحلي بغية المضي قدما بجنوب أفريقيا وضمان توفر سبل العيش المستدامة لجميع مواطنينا. ومن شأن ذلك أن يكفل إضفاء طابع محلي على أهداف التنمية المستدامة بوصفها جزءا من خطة التنمية الوطنية لبلدنا.

فنحن بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على الوفاء بمسؤوليتها عن ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“ على النحو المذكور في تقرير الأمين العام، وقد باتت هذه الحاجة أشد إلحاحا من ذي قبل. ويواجه العالم اليوم العديد من التحديات الجديدة التي تهدد السلم والأمن العالميين، ما يقتضي تدخل المنظمة. وفي حين يتعين علينا أن نرمي إلى تعزيز الأدوات المتاحة لنا في التصدي للنزاعات عند نشوبها، فإنه يجب علينا أيضا أن نشدد على اتّباع نهج وقائي – على النحو الذي شدد عليه الأمين العام في تقريره – وذلك بالتصدي للنزاع وأسبابه الجذرية لكي نمنع عودة البلدان الخارجة من النزاعات إلى دورها مرة أخرى. وجنوب أفريقيا على اقتناع بأن تحقيق السلام والاستقرار في العالم سيظل هدفا بعيد المنال ما لم نعالج الصلة ما بين الأمن والتنمية.

ونرحب بإشادة الجمعية العامة بتعاظم الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في جهود صنع السلام وحفظ السلام. فالمنظمات الإقليمية في وضع يمكّنها من فهم أسباب النزاعات المسلحة بحكم معرفتها بالمناطق التي تعمل فيها، وهو ما يفيد جهودها في التأثير على منع هذه النزاعات أو حلها. وعلاوة على ذلك، فإنها تتمتع بميزة نسبية بسبب تزايد عزمها السياسي على التصدي للحالات التي تنشأ في مناطقها. وإن من المفيد أن تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهود الوساطة وصنع السلام. وقد شهدنا على مدى السنوات القليلة الماضية المزايا العملية للتعاون في مجال حفظ السلام في القارة الأفريقية. وفي حين نسلّم بأن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد

الأفريقي غالبا ما تكون أول من يتولى المسؤولية عن تحقيق الاستقرار في حالات الأزمات.

وتعدُّ القارة الأفريقية أحد أكبر المساهمين بقوات في عمليات حفظ السلام المأذون بها من قبل الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت القارة تقدما كبيرا في تفعيل منظومتها للسلم والأمن. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال يتعين القيام بالمزيد لكفالة تمكين القارة بما يكفي للتصدي لتحديات السلام والأمن. وندعو في ذلك الصدد، الأمم المتحدة إلى دعم وتوفير التمويل الكافي للإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

ولا يزال خطر الإرهاب يشكّل تحديا للمجتمع الدولي. وفي حين يستمر تزايد هذا التهديد ويتخذ أشكالا متغيرة، فإن النتائج التي تسفر عنها الأعمال الإرهابية ما زالت كما هي نفسها: التسبب بالدمار وقتل وتشويه الأشخاص الأبرياء، والإضرار بالممتلكات والبنى التحتية، ونشر الذعر في المجتمعات المحلية وتقويض الثقة الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على تعزيز قوى الفقر في كثير من الحالات. وأدت حالات النزاع أيضا، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى تهيئة بيئات خصبة تتيح للجماعات الإرهابية ممارسة أعمالها الوحشية في إفلات من العقاب. وأدت أنشطة تلك الجماعات إلى تعقيد البحث عن الحلول السياسية الضرورية لإعادة إرساء السلام والأمن والاستقرار، بالإضافة إلى التمتع بالحقوق والحريات الأساسية.

ولمجابهة خطاب الإرهاب وأيديولوجياته في الأجلين المتوسط والطويل، فإنه يجب على التعاون الدولي أن يتصدى أيضا للعوامل المحفزة للإرهاب. فليس بوسع النهج العسكري وحده أن يتصدى لتحدي الإرهاب. ولا ريب أن الأمم المتحدة – بما يتوفر لديها من مجموعة واسعة من الخبرات والأدوات – في الوضع الأنسب الذي يمكّنها من قيادة تنسيق الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد. وما فتئت جنوب أفريقيا تؤيد الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وتعزيز النظام المتعدد الأطراف وتمكينه من اتخاذ تدابير فعالة في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وينبغي دعم وتشجيع المبادرات الرامية إلى زيادة تحسين التنسيق والتعاون بين كيانات الأمم المتحدة المشاركة في مكافحة الإرهاب والتنسيق بين الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية.

ونشيد بالعمل الذي تؤديه الجمعية العامة ومجلس الأمن في توجيه استجابة المجتمع الدولي للإرهاب. وإن للجمعية العامة إسهاما قيّما تقدمه بما تتمتع به من عضوية عالمية. وبالمثل، أسهمت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف في زيادة الأدوات المتاحة لنا للتصدي لهذا التهديد، لأنهما لا يرتكزان على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب فحسب، بل يرتكزان أيضا على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي حين مضينا خطوات كبيرة، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ويتطلع وفد بلدي إلى الإسهام في ذلك الصدد.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام والأمانة العامة على ما قدماه من خدمة للمنظمة. ونؤكد لهما وجميع الدول الأعضاء التزامنا بكفالة إحراز تقدم يجعلنا أكثر قربا من هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم أفضل للجميع.

السيد شلتوت (ليبيا): اضطلع وفد بلادي على تقرير السيد الأمين العام (A/71/1) ونشكر الأمين العام والأمانة العامة على الجهود التي يبذلانها، لا سيما الجهود التي بذلت في إعداد هذا التقرير.

إن المواضيع التي تناولها الأمين العام في تقريره مواضيع اكتست أهمية بالنسبة لوفد بلادي وحكومة الوفاق الوطني التي نمثلها في هذا المحفل الدولي. ومن تلك المواضيع المهمة، ما يتعلق منها بالتنمية المستدامة واحترام وتعزيز حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين، وموضوع الهجرة.

وكما تعلمون، السيد الرئيس، فإن بلادي تمر بمرحلة انتقالية. وهذه المرحلة تمخضت عنها اجتماعات الصخيرات التي تأسس بموجبها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، الذي باشر أعماله في آذار/مارس الماضي.

إن موضوع الهجرة هو موضوع مهم لجميع الدول، ولما كانت بلادي التي تطل على ساحل بطول ٢ ٠٠٠ كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط، ولها حدود طويلة ومترامية الأطراف، فإنها تعاني كما يعاني غيرها من الآثار المتصلة بموضوع الهجرة.

وفي الوقت الذي نعلن فيه تعاطفنا مع كل من تقطعت بهم السبل، فإننا نريد توضيح أن ليبيا بوضعها الحالي لا يمكنها أن تحل هذه المشكلة لوحدها، فليبيا في الوقت الذي تتعاطف فيه مع الضحايا الذين يقضون والأطفال والنساء الذين يموتون إما غرقا في البحر أو في الصحراء، إلا أن هذا الموضوع موضوع كبير ويتطلب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والدول ذات الاقتصاد المتطور والغني، والدول الحائزة للتكنولوجيا أن تساعد في هذا الأمر.

ومن وجهة النظر الليبية فإن موضوع الهجرة يتطلب العمل على تشجيع وإقامة مشاريع إنمائية في دول المصدر، من أجل توفير فرص العمل، لطالبي الهجرة وتمكينهم من العمل في أوطانهم، ومن ثم، منع حدوث الكوارث التي تحصل لأولئك الذين يودون تطوير وتحسين مستوى حياتهم بالخروج وترك بلدانهم الأصلية متجهين إلى دول أخرى ساعين لحياة أفضل، ولمستوى معيشي أفضل.

إن ليبيا كما تعلمون، تتعاون مع الأمم المتحدة بكل أجهزتها المختلفة، من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن وإلى مجلس حقوق الإنسان، وهناك بعثة هي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي تقوم بعملها بالتعاون مع السلطات الوطنية في ليبيا، لا سيما حكومة الوفاق الوطني.

إن هذا التعاون هو تعاون بناء ومثمر وليبيا تقوم بكل في وسعها من أجل تطوير هذا التعاون من أجل الخروج من المأزق السياسي الذي مرت به ليبيا خلال السنتين الماضيتين.

إن موضوع مكافحة الإرهاب هو موضوع مهم جدا، وليبيا تكرس له الكثير من الاهتمام، وقد قامت القوات التابعة للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بإعلان حرب نيابة عن العالم ضد الإرهابيين في مدينة سرت وتقترب الآن من القضاء على أولئك الإرهابيين في المدينة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن استعداد ليبيا للتعاون مع الأمم المتحدة ومختلف أجهزتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ١٠٩ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/71/1؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الوفود بأنه، عملا بالمقرر ٤٦١/٣٤، فإن البيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى و ٥ دقائق للمداخلة الثانية وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة سيد (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة للرد على الملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم للهند بشأن مسألة جامو وكشمير.

إننا نعتقد أن مساواة الكفاح المشروع من أجل تقرير المصير، بالإرهاب ليس فقط مراوغة، بل استهزاء بالتاريخ. حيث لا يمكن التخلص من مسألة كشمير بالخطاب والمطالبات

الخيالية. ولا يمكن للهند تبرير عمليات القتل الوحشية والفظائع المرتكبة ضد الكشميريين العزل، تحت أي ذريعة كانت.

إن جامو وكشمير ليست جزءا لا يتجزأ من الهند، ولم تكن كذلك أبدا. إنها مسألة مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، وتعتبر أراض متنازع عليها. ولا يمكن تنحية هذه المسألة الأساسية جانبا عبر الخطب الجوفاء. حيث يجب أن تحل طبقا لقرارات مجلس الأمن. وهناك حاجة إلى بدء حوار مع باكستان ومع ممثلي جامو وكشمير لحل هذه المسألة وفقا لإرادة الشعب الكشميري. وأود أن أكرر أن رئيس الوزراء محمد نواز شريف، في خطابه الذي ألقاه في هذا المحفل (انظر A/71/PV.11)، جدد بوضوح عرضه للهند من أجل الدخول في حوار جدي ومستمر بغية التوصل إلى حل سلمي لجميع المنازعات المعلقة، لا سيما في جامو وكشمير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٠٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مشروع قرار (A/71/L.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات“، الصادر بوصفه الوثيقة A/71/L.2.

أود أن أذكر الأعضاء بأن المناقشة بشأن البند ١٢٧ من جدول الأعمال من المقرر أن تعقد يوم الأربعاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر، على النحو المعلن في برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/71/3.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/71/L.2. وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): يقدم هذا البيان وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وهو متاح أيضا مقدما عبر بوابة الخدمات الموفرة للورق.

تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام وفقا للفقرة ١٥ من مشروع القرار A/71/L.2، أن ينشئ، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، فريقاً مخصصاً للتنسيق بين الوكالات، يشترك في رئاسته المكتب التنفيذي للأمين العام ومنظمة الصحة العالمية، والاستعانة عند الاقتضاء بالخبرة المستمدة من أصحاب المصلحة المعنيين، وذلك لتوفير التوجيهات العملية للنُهُج اللازمة لكفالة اتخاذ إجراءات عالمية فعالة على نحو مستدام للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، وتطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً لكي تنظر فيه الدول الأعضاء قبل الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة عن تنفيذ هذا الإعلان وعما يستجد من تطورات وعن التوصيات المنبثقة عن الفريق المخصص المشترك بين الوكالات، بما في ذلك ما يتعلق بالخيارات المتاحة لتحسين عملية التنسيق، مع مراعاة خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

ومن المتوقع أن يشكل الطلب الوارد في الفقرة ١٥، إضافة لعبء عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات المتعلق بتجهيز الوثائق، بمقدار وثيقة عدد كلماتها ٨٥٠٠ كلمة بجميع اللغات الرسمية الست. وسيتطلب ذلك رصد مخصصات مالية إضافية بمبلغ ٣٧,٦٠٠ دولار لخدمات الوثائق في عام ٢٠١٨.

وفقا لذلك، وفي حالة اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/71/L.2، ستنشأ احتياجات مالية إضافية تبلغ ٣٧,٦٠٠ دولار في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.2، المعنون ''الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/71/L.2؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.2 (القرار ٧١/٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد غوميز كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): على عكس ما كنا نتصوره في هذه القاعة قبل وقت ليس ببعيد، أدركنا أن الرعاية الصحية لا تحظى باهتمام عالمي فحسب، ولكنها يجب أن تشغل دورا مركزيا في جدول أعمال المنظمة. وكما هو الحال مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض غير المعدية، وفيروس إيبولا، تعمد الجمعية العامة الآن، وعلى أعلى مستوى، إلى معالجة مسألة مقاومة مضادات الميكروبات.

الواقع أن مقاومة مضادات الميكروبات، لا سيما المضادات الحيوية، تشكل أحد أكبر التهديدات التي نواجهها اليوم، حيث نرى أن الناس بدأت توافيهم المنية في جميع أنحاء العالم من الأمراض المعدية التي كانت حتى وقت قريب تعالَج بشكل روتيني ويتم شفاؤها. ولا شك في أن العوامل المقاومة لمضادات الميكروبات التي تنتقل إلى البشر والحيوانات والأغذية وتتكاثر فيهم وتسبب ٧٠٠٠٠٠ حالة وفاة سنويا تشكل أزمة. فبحلول عام ٢٠٥٠، يمكن أن تسبب هذه العوامل المقاومة حالات وفاة أكثر مما يسببه مرض السرطان، ويمكنها أن تودي بحياة ١٠ ملايين شخص سنويا. علاوة على ذلك، يمكن لأثرها الاقتصادي أن يتجاوز عندئذ الأثر الذي نجم عن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، بحيث تصل تكلفته إلى ١٠٠ تريليون دولار. وهذا يمثّل بين ٢ و ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي. وكما قالت مارغريت تشان، إن ذلك يشكل موجة تسونامي بطيئة لا تحترم أي حدود.

لم يكن لمصطلح ''مقاومة مضادات الميكروبات'' معنى من قبل. بيد أنه صار معروفا اليوم بجميع جوانبه الخطيرة والمعقدة. ونحن ندرك أن الحل يجب أن يكون جماعيا ومتعدد الأوجه، مع تلقي الدعم من مختلف كيانات الأمم المتحدة. وكما هو الحال مع العديد من التحديات الهائلة، فإن مقاومة مضادات الميكروبات ليست مسألة بين الشمال والجنوب، أو منافسة يكسب فيها طرف ويخسر فيها طرف آخر. إنها تهديد عالمي يتطلب بذل الجهود من جانبنا جميعا، وبغية حل هذه المشكلة، يجب علينا أن ندرك الظروف المحددة السائدة في كل منطقة وبلد. بالإضافة إلى ذلك، يجب على معظم البلدان المتقدمة أن تلتزم بالتعاون مع جميع البلدان الأخرى.

علاوة على ذلك، سوف تتصف أدوار الصناعات الصيدلانية والغذائية بالأهمية الرئيسية. وقد شهدنا التزامات كبرى من كلتيهما. ومع ذلك، يجب علينا أن نواصل تعزيز المعرفة والتفاهم المتبادل بهدف تهيئة الظروف التي تتيح للصناعات الصيدلانية أن تستحدث المضادات الحيوية الجديدة، وللصناعات الغذائية أن تقلل من استخدام المضادات الحيوية. ويجب على كلا القطاعين أن يستمرا في زيادة فهمهما للتحديات الاجتماعية، وتحديد الإجراءات التي يتعين إجراؤها أو إنهاؤها.

وأود أن أشكر الرئيس تومسون والرئيس ليكتوفت على إسناد هذه المهمة لي، وأن أعرب عن امتناني للمنظمات والوفود التي أدى عملها البنّاء إلى إصدار هذا الاعلان السياسي القوي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن خالص شكري لممثل المكسيك السفير خوان خوسيه غوميز كاماتشو، ميسّر المشاورات غير الرسمية، الذي أظهر قدرا كبيرا من المقدرة والصبر في إدارته للمناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن الوثيقة الختامية. كما أشكر الدول الأعضاء على إسهاماتها القيّمة في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار (A/71/L.2).

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٧ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل رفع الجلسة، أود أن أشير بإيجاز إلى أن النظر في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال المعنون ”انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي“، سيجري يوم الخميس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتيسيرا لانتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي، ووفقا للممارسة المتبعة، سوف تتخذ الجمعية العامة قرارا مسبقا بشأن مسألة الطلب إلى الأمانة العامة إصدار قائمة موحدة بالمرشحين، تبيّن جميع الطلبات والتغييرات حتى الآن. وأعتزم أن أستشير الجمعية في هذا الصدد خلال الجلسة العامة التي ستعقد صباح غد، ٦ تشرين الأول/أكتوبر، كما هو معلن في يومية الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.